كلمة المملكة العربية السعودية في النقاش العام للجنة الأولى "نزع السلاح والأمن الدولي"

السفير الدكتور /عبد العزيز الواصل
المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

نيويورك - أكتوبر ٢٠٢٥م

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة أعمال هذه الدورة، كما أهنئ نوابكم وأعضاء المكتب، مؤكدين ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال اجتماعات اللجنة، وتحقيق ما نصبو اليه من نتائج.

السيد الرئيس،

تضم المملكة العربية السعودية صوتها للبيان الذي قدمته جمهورية أوغندا عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي قدمته سلطنة عمان عن المجموعة العربية، والبيان الذي قدمته دولة الكويت عن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجية، ونقدم هذا البيان بصفتنا الوطنية. تؤكد المملكة التزامها الراسخ بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبضرورة تحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد كانت المملكة من أوائل الدول المنضمة إلى المعاهدة، وساهمت بفاعلية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالميتها وإلى الإزالة

الشاملة للأسلحة النووية، استناداً إلى ما نصت عليه المعاهدة في مادتها السادسة. وتؤمن المملكة بأن تحقيق الأمن والسلم لن يتحقق إلا من خلال الحوار والتعاون وتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

تؤكد المملكة العربية السعودية أن الأولوية في الوقت الراهن يجب أن تتركز على بناء الإنسان والاستثمار في الطاقات البشرية، وتعزيز اقتصادات الدول، ودعم مجالات التقنية والابتكار وتطوير التعليم، وذلك لمواجهة التحديات العالمية التي أسهمت في تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. إن هذه التحديات تحتم علينا تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالمجتمعات، ووقف النزاعات، وتوجيه الموارد نحو معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترى المملكة أن استمرار وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يمثل مصدر خطر دائم، كونها أنظمة قابلة للأخطاء والأعطال الفنية، وقد ازداد هذا

الخطر مع التطور التقني في مجال التسلح، وما يرافقه من إمكانية التعرض لهجمات إلكترونية أو سيبرانية تستهدف المنشآت النووية والعسكرية، مما قد يؤدي إلى كوارث وخيمة العواقب.

كما أثبتت التجارب التاريخية والإنسانية أن النزاعات السياسية الدولية لا يمكن حلها إلا عبر الحوار والتفاوض بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها. وفي هذا الإطار، تشدد المملكة على أهمية العمل الجماعي لخفض التوترات والنزاعات وتقليل مخاطر استخدام الأسلحة النووية، ومعالجة أسباب الخلاف. وتؤكد في الوقت نفسه على الحاجة الملحّة إلى إقرار صك دولي ملزم تتعهد بموجبه الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية، ووقف جميع أشكال التعاون التقني والفني مع الدول التي تمتلك برامج أو أنشطة نووية غير معلنة.

السيد الرئيس،
ترى بلادي أن الخطوة الأساسية نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تتمثل في إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة في مختلف أنحاء العالم، مع ضمان عدم امتلاك أي دولة أو سعيها لامتلاكها، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، تؤكد بلادي أن قرار عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا يزال قائماً وساري المفعول إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. كما تشدد بلادي على أهمية مخرجات مؤتمر المراجعة لعام 2010 المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على ما خلصت إليه مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية من دعوةٍ موجهة إلى إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، بضرورة الانضمام إليها دون تأخير، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تنفيذ هذه الخطوات من شأنه الإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وترسيخ الاستقرار، وتحقيق الأمن لجميع شعوب المنطقة.

السيد الرئيس،
ومن هذا المنطلق، تأسف المملكة لإخفاق مؤتمري المراجعة الأخيرين لمعاهدة عدم الانتشار النووي في التوصل إلى وثيقة ختامية، وتؤكد أهمية تضافر الجهود لضمان نجاح مؤتمر المراجعة المقبل عبر اعتماد وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات عملية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ولا سيما ما يتعلق بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، وتعزيز عالمية المعاهدة، وإنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتأمل في معالجة هذا الإخفاق في الدورة القادمة لمؤتمر المراجعة، من خلال تطوير آليات مراجعة معاهدة عدم الانتشار، وتطوير القواعد الإجرائية لمؤتمرات المراجعة بما يضمن تحقيق الحد الأدنى الذي يحافظ على المبادئ والمرتكزات الأساسية للمعاهدة، وبالتالي الحفاظ على الإطار القانوني لها، وستدعم المملكة جميع الجهود الدولية الرامية إلى تطوير آليات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي والقواعد الإجرائية لمؤتمرات المراجعة .

وشكراً السيد الرئيس.